



الفصل الثاني:

مبادئ ومنطلقات لبناء

مدرسة عربية في فهم تاريخنا وكتابته



تعتبرُ كتابةُ التاريخ وتدوينه مهمةً من المهام الصعبة والخطيرة على اعتبار التاريخ عاملاً أساساً في بناء مستقبل الأمم والشعوب، وتكتسب هذه الأهمية خصوصيتها لدى الأمة العربية التي تكونت بفعل موجات بشرية جزرية سكنت وتحركت ضمن أرض جغرافية محددة وتخاطبت بلغات متشابهة تبلورت بلغة واحدة هي اللغة العربية، وتمثلت إراثاً حضارياً عربياً يمتد في عمقه إلى بدء الخليقة والتدوين وبناء أولى الحضارات في العالم. لذلك اندفع المؤرخون والباحثون لسبر غور تاريخ هذه الأمة واستجلاء مكوناته الحضارية الدفينة، فتعددت الآراء والمنطلقات والمناهج في النظرة إلى هذا التاريخ، وتشعبت وجهات نظر المؤرخين الأوروبيين والمستشرقين مما كان له أثره على بعض نتاجات كتابة التاريخ عند الباحثين العرب، وكان للتجزئة السياسية والتيارات الفكرية والسياسة المتباينة التي خلقتها ظروف الحرب العالمية الأولى في الوطن العربي فعلها في ضياع وحدة الحد الأدنى للفهم المشترك لأسس كتابة التاريخ العربي.

ومع تعاقب نكبات الأمة ونكساتها وتعرضها للأخطار التي تستهدف تشويه هويتها العربية وطمسها، فقد وجد العديد من المؤرخين العرب ضرورة كتابة التاريخ العربي برؤية جديدة بعيدة عن آثار الأقلام الأجنبية التي عبثت بتاريخنا. كما نظر مؤرخون آخرون من زاوية ثانية ووجدوا أن الأمة مهما بدا فيها من تعرجات التحديات الخارجية ومحن التمزق الذي تفعله سياسات عالمية كثيرة، فإن هذه الأمة تعيش نهضة شاملة، والواجب القومي يحتم علينا الكشف عن حقيقتنا التاريخية الأصيلة، ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى رؤية جديدة أو لقراءة جديدة لتاريخنا العربي.



وهكذا يتفق الجميع على أهمية الوعي التاريخي كمقوم وعامل موحد للعرب في أزماتهم فحين تتعرض أمة لخطر فادح فهي ترجع إلى الوراثة لتبحث عن ذاتها بنظرة نقدية، وإني أرى كما يقول الدكتور محمد أنيس: «إن الأمة العربية تتعرض لأشد الأخطار داخلية وخارجية»^(١).

ويؤكد الدكتور أحمد صدقي الدجاني هذا الرأي بالقول: «إن الأمة حين تمر بأزمات تستشعر أهمية الوعي التاريخي لأن تتبع مسار حوار التاريخ مع تحليل الواقع القائم هو الذي يمكننا من صنع المستقبل»^(٢).

إن هذا لا يعني أن الجميع قد اتفقوا على هذا المسار أو ذاك في إيجاد خطوط يُتَّفَقُ عليها لكتابة التاريخ العربي، فهناك من يرى أن لا ضرورة لإعادة كتابة التاريخ، ودعا هذا الفريق إلى الاستمرار في كتاباته التاريخية بعيداً عن (تأطير) تاريخنا العربي بأطر معينة^(٣).

ووجد آخرون أن التاريخ الغابر قد كتب وانتهى والمشكلة في المعاصر^(٤). في حين وجد الماركسيون في التفسير المادي الطبقي للتاريخ وسيلتهم الوحيدة لفهم التاريخ العربي، كما رأى مؤرخون ماديون آخرون في التفسير الطبقي (الكلاسيكي) خطراً في بحث تاريخ الأمة العربية، في وقت فهموا القومية العربية من خلال فهمهم لتطور القومية الأوربية وما ارتبط بها من مبادئ رأسمالية أو برجوازية أو عنصرية^(٥).

ولما كان التاريخ أداة هامة في استنهاض الأمة فقد شدد بعض المؤرخين اليهود والصهاينة على أن التاريخ مادة خطيرة؛ لأنه مجموعة من الدماء والأحقاد والعداوات والحروب، وقد تجسد هذا الفهم عند «ستيفن زفايج» في كتابه آخر

(١) محمد أنيس، «نحو رؤية جديدة لتاريخ العرب الحديث» (ندوة) مجلة المستقبل العربي، ١٩٧٩، ٧، ص ١٦٩.

(٢) أحمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(٣) عبد الغني حسن «إعادة كتابة التاريخ العربي القومي». استفتاء مجلة المعرفة ص ١٤٧.

(٤) ظافر القاسمي، المصدر السابق، ص ١٣٠، ١٣١.

(٥) نزيه أبو نضال «مدخل نحو قراءة مادية للتأريخ العربي». قضايا عربية، ١٩٧٩ م. العدد الأول من السنة السادسة ص ٦٣-٧٥. انظر أيضاً ياسين الحافظ في "المعرفة" ص ٨٢-٨٩.



الرسائل^(١). ناهيك عن المناهج التي انطلقت من الطائفية والإقليمية والعنصرية وسيلة لتفسير التاريخ العربي.

ولعل أشهر تلك المدارس مدرسة «أيلي خضوري» الأستاذ في جامعة لندن

صاحب كتاب: The Chatham House Version And Other Middle Eastern Studies

لقد عقدت ندوات متعددة في أقطار عربية مختلفة لمناقشة إشكالية كتابة التاريخ العربي من جديد.

وقد حاول المؤرخون والباحثون في هذه الندوات تشخيص السلبات والأسباب التي تدعو إلى نظرة جديدة في كتابة التاريخ العربي واقتروا حلولاً لها. وسنحاول هنا إجمال ومناقشة معظم تلك الآراء والمنطلقات التي نعتقد بها لاقتراح أسس مدرسة عربية لفهم التاريخ العربي وقراءته من جديد: أجمعت الآراء على أن أحد أهم أسباب تشتت الكتابة التاريخية عند العرب هو الإقليمية في الكتابة^(٢)، أو إقليمية التاريخ كما دعاها البعض^(٣)، أي: القطرية وهي بالتأكيد غير الوطنية^(٤) التي نسميها (الخصوصية) وهي نقيض الإقليمية أو القطرية بمعناها المباشر والضيق، فالإقليمية إضافة إلى نزعتها التجزئية قد تجاوزت في الكتابة التاريخية إلى ظاهرة تجزؤ التاريخ الوطني نفسه وعدم ترابطه^(٥).

كما كان للإقليمية والقطرية التي ولدتها التجزئة في التاريخ الحديث والمعاصر انعكاساتها في دراسة التاريخ العربي الإسلامي على الرغم من أنه تاريخ مشترك ومتداخل. ولما كان للتاريخ أهميته في توجيه الناشئة وعموم المواطنين فإن الكتب المدرسية تلعب دوراً خطيراً في تعزيز الإقليمية في أقطار عديدة من الوطن

(١) ظافر القاسمي، المصدر السابق، ص ١٢٨.

(٢) خيرية قاسمية «نحو رؤية جديدة لتأريخ العرب الحديث (ندوة) مجلة المستقبل العربي، ١٩٧٩، ٧، ص ١٧١.

(٣) إبراهيم عكاشة، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٤) أحمد صدقي الدجاني، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٥) وداد القاضي وطارق البشري «التاريخ العربي: كيف نقرأه؟ كيف نكتبه؟ العربي، قبل العربي، ١٩٨١م، ٢٥، ص ١٣٥-١٣٧.



العربي^(١)، كما أن المواطن العربي يتعرض في عصر الثورة التقنية هذا للمؤثرات الإعلامية ضمن كيانات سياسية منفصلة يحاول كل منها أن يصطنع مسوغات هويته المميزة من دون وعي بهذه الانزلاقات الخطيرة التي تهمل الجانب العربي الإسلامي.

ولا يعني هذا بالتأكيد محاولة منا للاعتراض على إصدار كتب تخصص قطراً عربياً أو آخر، لكن الاعتراض هو أن لا يظهر القطر وكأنه منفصل عما حوله فتبدو الحدود المصطنعة طبيعية بمعنى: أن التاريخ الوطني يجب أن لا يشكل انفصلاً عن التاريخ القومي، بل يعزز تماسك تاريخ الأمة قوياً ما دام ينطلق من مبدأ التلاحم الوطني ضمن إطار التلاحم القومي ومن حقائق تاريخية، وتلك هي النظرة القومية الشاملة كما يسميها الدجاني وقاسمية^(٢)، أو النظرة الأفقية الشاملة كما نسميها، والتي تتجاوز الحدود السياسية الطارئة على الوطن العربي وتراعي في الوقت نفسه الخصوصية الوطنية، على أن لا تكونه تلك النظرية تجميعية تراكمية وإنما تفاعلية ضمن حركة تاريخ الأمة ووقائعه الحقيقية دون تزوير، أما إذا كان للخصائص سبب في اختلاف بعض الأنماط الاجتماعية والسياسية فإن هذا التمايز لا يفقد الأمة طبيعتها الشمولية وحركة تاريخها الواحدة.

إن الشواخص الجغرافية تحدد وبشكل واضح الحدود الطبيعية للوطن العربي وتبين في الوقت نفسه الأهمية الإستراتيجية لموقعة وسط خارطة العالم ولذلك جاءت أحداثه مترابطاً بعضها مع بعض عبر الزمن، فقد نمت على أرضه حضارات آشور وبابل وأكاد وسبأ وحمير وتدمر والأنباط والحضر والفينيقيين ومصر والمغرب، تلك الحضارات التي شيدتها الموجات البشرية التي خرجت من الجزيرة العربية والتي انصهرت في بوتقة العروبة والإسلام فيما بعد لتؤخِّدها لغة الضاد.

من جانب آخر فإن استهداف الأعداء للوطن العربي عبر التاريخ لم يكن يقتصر على جزء منه من دون الآخر بسبب ترابطه حضارياً وبشرياً. وكان الأعداء يهاجمون

(١) إلياس مرقص و الحبيب الجنحاني، المصدر السابق، ص ١٣٣-١٣٦.

(٢) ندوة نحو رؤية جديدة لتاريخ العرب الحديث، مجلة المستقبل العربي، ١٩٧٩، ص ١٧١-



أطرافه الشرقية والغربية والشمالية ليتوغلوا داخل الوطن العربي بهدف السيطرة عليه بدعاوى مختلفة.

إن هذه الحالة قد جعلت مقاومة الشعب العربي لتلك الغزوات تأخذ شكل هبة واحدة، وخير مثال على ذلك المقاومة العربية للحركة الاستعمارية الحديثة التي أعقبت الثورة الصناعية في أوروبا، والتي احتلت الوطن بأكمله خلال الفترة ١٨٣٠م-١٩١٨م^(١) باستثناء الخليج العربي الذي تغلغل فيه الأوروبيون المستعمرون منذ القرن السادس عشر مع ما يعرف بحركة الكشوف الجغرافية. لقد كانت المقاومة العربية لهذه الهجمة شاملة أيضاً^(٢) مثلما كانت عليه بعد الحرب العالمية الأولى عندما شهدت سنوات العشرينيات من هذا القرن موجة من الثورات العربية ضد العدو البريطاني والفرنسي، وضد السيطرة الأجنبية في الوطن العربي. ولا شك في أن الشعور بوحدة المصير يلعب دوره في شمولية حركة التاريخ العربي ووحدته.

إن هذه الهجمة الاستعمارية الحديثة قد جزأت كما هو معروف الوطن العربي سياسياً وتحاول اليوم أن تجزئ المُجَزَّأً بمحاولات تفتت الوطن العربي طائفاً وعنصرياً وعرقياً، وقد انعكس ذلك في مناهج معظم المؤرخين الأوروبيين وخصوصاً المستشرقين منهم؛ لأن كثيراً منهم كانوا متأثرين بما حولهم من الأوضاع والنظم وبالأفكار الذي تسود الدراسات التاريخية الأوروبية^(٣) فكان هدفهم استخدام التاريخ بشكل مشوه لخدمة أغراض معينة، وليس الوصول إلى الحقيقة التاريخية التي تتناقض مع أهدافهم.

ولقد تأثر بعض المؤرخين العرب من دون وعي بتلك الكتابات التاريخية ووصل تأثير الغرب إلى درجة تجاوز أفكار المستشرقين والتمسك بمناهج التاريخ التي أفرزها التطور التاريخي للواقع الغربي الحديث مثل المنهج الماركسي أو كما

(١) محمد مظفر الأدهمي «وحدة حركة تأريخ الوطن العربي بين مغربة ومشرفة في التاريخ الحديث»، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء العدد الأول، ١٩٨٤، ص ٣٤-٩.

(٢) د. محمد مظفر الأدهمي: «منهج جديد في دراسة القومية العربية الحديثة مع محاولة لتحديد مراحل التاريخ الحديث» مجلة الفكر العربي المعاصر، آب / أيلول ١٩٨١، ص ٦٢-٧٦.

(٣) د. صالح أحمد العلي، «حول إعادة كتابة التاريخ العربي» مجلة الباحث، شباط ١٩٨١، ص ٤٣.



يطلق عليه البعض المنهج المادي الجدلي في محاولة الربط بين الواقع العربي والمنهج الشيوعي في كتابة التاريخ.

ومن الملاحظ أن أغلب المؤرخين العرب الذين أدلوا بدلوهم بشأن إعادة كتابة التاريخ قد رفضوا النظريات الجاهزة التي لا تنسجم مع واقع التاريخ العربي وحقائقه. إلا أن هذا الرفض قد دفع في الوقت نفسه إلى تحاشي وتجنب صياغة منهج بحث علمي نابع من فلسفة الواقع العربي وتحليله بدعوى رفض (مذَهَبَةُ التاريخ)^(١). في حين أن رفض مذهبة التاريخ لا يعني عرض الحقائق التاريخية بشكل مطلق من دون رأي أو نقاش كما هو حاصل في المدرسة الانكليزية^(٢)، ذلك بأنّ الواقع العربي يواجه تحديات متعددة تتطلب منّا التصدي لها، وكتابة التاريخ يجب أن تكون في خدمة هذا التصدي من دون تفريط بالحقيقة التاريخية، أو فرض نظريات، أو مذاهب معينة، أو قولبة التاريخ في إطار خاص لا ينسجم مع واقع الأمة العربية.

إن التصدي في حد ذاته هو جزء من تاريخ هذه الأمة وعمقها الحضاري، وعليه فإن تحرير التاريخ من السطحية وتخليصه من فقدان الوعي الذاتي، وإظهار الإتجاهات الإنسانية الأصيلة واستحضار أحداثه المشرفة هي حالة صحية توفر للأمة العربية القدرة على التصدي والاعتزاز بالنفس باتجاه توظيف طاقاتها نحو التطور والوحدة. والعودة إلى التاريخ المشرق واستحضاره هي ليست حالة سلفية أو غيبية أو مادية، وإنما هي كتابة التاريخ برؤية عربية ترتبط بواقع الأمة وتطوره التاريخي، ولا تمثل حالة قسرية أو فروقاً منهجية بعيدة عن الواقع، خصوصاً إذا كانت هذه الرؤيا نابعة من إدراك الواقع ذاته بنظرة أفقية شاملة تراعي فيها الخصوصية الوطنية التي تنطوي تحت خيمة العروبة.

وعليه فلا خوف من انحراف كتابة التاريخ العربي على أساس قومي باتجاهات عصرية كما حدث في التاريخ القومي لأوروبا، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الموضوعية لتطور القومية التي هي غير الظروف الأوروبية.

(١) إعادة كتابة التاريخ القومي العربي، الجزء الثاني، مجلة المعرفة، ص ٩٠-٩١.

(٢) ادوارد كار، «ما هو التاريخ» ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل، كانون الثاني، ١٩٨٠، ص ٢٠-٢١.



إننا في هذا الحال لا نستخدم التاريخ العربي بهدف معين وإنما نفسره من خلال أحداثه المترابطة وضمن رقعة جغرافية واضحة وواحدة وبمنظرة نقدية علمية وليست سردية، وبأبعاد حضارة إنسانية، إلا أن هذه الدعوة تحتاج إلى نقاش وأدلة تاريخية للوصول إلى مدرسة عربية موحدة في كتابة التاريخ. أو في الحد الأدنى الاتفاق على أسس تلك المدرسة لكي نوقف حالة التشتت والقطرية والمناهج الأجنبية التي لا تتلاءم مع تطور تاريخ الأمة، ولعل أول تلك الأسس ما عبر عنه أحد المؤرخين في الحوار الذي أجرته مجلة المعرفة حول كتابة التاريخ العربي بالقول أن أهم خطوة هي إيجاد «تاريخ عربي متلاحم»^(١) أو كما عبر عن ذلك أنور الرفاعي بالحاجة إلى وحدة التاريخ التي يجب أن تكون هدفاً وأساس عملٍ لكلٍ من يتصدى لإعادة كتابة التاريخ^(٢).

إن كلمة «التلاحم» أو عبارة «وحدة التاريخ» لا تكفي لتوضيح المطلوب في استخدام هذه العبارة؛ لأن هناك اتجاهين في تاريخ العرب المتلاحم.

الأول: أفقي ينظر إلى الوطن العربي بشكل شامل.

والثاني: عمودي ينظر إلى التاريخ من أعماقه. ولا ينفصل الاتجاهان بل يتلاحمان ويتوحدان. ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول: إنه تاريخ (أصيل متواصل). أي: أن نضع مبدأ الأصالة والتواصل في النظرة إلى تاريخ الأمة. وهو الشيء الذي يريد أن يصل إليه الأخوة المؤرخون العرب الذين استخدموا كلمة التلاحم أو عبارة وحدة التاريخ وما إلى ذلك.

ومعنى هذا التأكيد على تواصل العطاء الحضاري وأصالته عند الأمة العربية. لكن كتابة التاريخ عندنا لا تقدم دلائل واضحة عن هذا التواصل، بل تتوقف عند محطات تسميها بالانقطاع الحضاري، أو الانحطاط، أو الفترات المظلمة مما أوجد فواصل زمنية لا تبرز وحدة التاريخ وتسلسله، معتمدة في ذلك على أحداث

(١) سليمان الحنش، «إعادة كتابة التاريخ القومي العربي»، الجزء الأول، مجلة المعرفة، ص ١٨. ٣٩.

(٢) أنور الرفاعي، المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٥.



جزئية لم تشمل الوطن العربي كله، فقد أشار المؤرخون عموماً إلى أنه من وقت سقوط بابل وآشور في القرن السادس قبل الميلاد، وحتى قيام الدولة العربية الإسلامية بظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي؛ على أنها فترة ركود لدى الأمة بسبب التعرض للغزو الأجنبي الفارسي والرومي ﴿عُلبت الرُّومُ﴾ [الرُّوم: ٢٢]، وكذلك أشاروا إلى الفترة التي أعقبت سقوط العباسيين، والموحدين في القرن الثالث عشر الميلادي على أنها فترة تفكك الأمة العربية وتدهورها لكنهم غفلوا عن أنه لم يحدث قط أن سيطر الغزو الأجنبي على جميع الأرض العربية ولم يحدث مطلقاً أن ضمت دولة غير الدولة العربية الإسلامية جميع أجزاء الوطن العربي، وإذا كان العراق وبلاد الشام ومصر أكثر مناطق الوطن العربي تعرضاً للغزو الأجنبي، فإن الجزيرة العربية ككل لم تخضع قط لسيطرة دولة أجنبية. ومن جانب آخر فإن الغزوات الأجنبية التي تعرضت لها الأمة العربية (أطرافها) كانت مؤقتة ولم تفلح أية واحدة منها في البقاء مدة طويلة تكفي لتشويه المعالم الحضارية للأمة العربية^(١).

فغزو الفرنجة للوطن العربي، والمعروف بالغزوات الصليبية حسب تعبير الأوروبيين إنما كان محصوراً في رقعة جغرافية محددة لم تشكل أكثر من مدن قليلة من الجزيرة العربية وسواحل بلاد الشام وفلسطين وبعض الأردن.

وهناك من يعتبر تقدم المغول ودخولهم بغداد حداً فاصلاً بين سيطرة العرب وزوال حكمهم، وبين الحضارة وانضمامها. يقول الدكتور صالح أحمد العلي: إن هذه الآراء تتطلب الفحص والتأمل؛ لأن السيادة العربية ظلت فاعلة حية في الجناح الغربي من الوطن العربي الذي شهد ازدهاراً حضارياً بجوانبه المادية والفكرية، إلى جانب ذلك فإن وجود المغول لم يبلغ الأسس القديمة للثقافة والحضارة واللغة التي ظلت حية قائمة، فدان لها المغول أنفسهم وأخذوها فكانت العامل الأكبر في بقائهم وتقدمهم نحو الهند وفي بلاد القرم. بعد أن اعتنقوا الإسلام.

وهكذا فإن عناصر الوحدة في الحضارة العربية بقيت صامدة حية، وكانت على الرغم من كل الظروف من القوة بحيث استطاعت أن تخضع لها الغزاة على الرغم مما لهم من قوة عسكرية^(٢).

(١) د. صالح أحمد العلي «حول إعادة كتابة التاريخ العربي» الباحث، شباط، ١٩٨١، ص ٤٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٩.



إن هذا لا يعني أن التفاعل الإنساني للأمة العربية مع الأمم الأخرى كان معدوماً، فالأصالة والتواصل صفتان إنسانيتان، لكنهما يؤكدان أن التفاعل لا يعني الانقياد وضياع الهوية ومقومات التواصل، وتلك مسألة أهملها العديد من المستشرقين والباحثين العرب حين حاولوا إثبات أن العرب المسلمين قد اعتمدوا في عطاءاتهم الحضارية على الفكر الفارسي والإغريقي، وإن الفكر العربي قائم على هاتين الدعامتين لأن العرب المسلمين كانوا نقلة حرفيين. في حين تقول الحقائق التاريخية إن ما كان للفرس من ثقافة قليل جداً لم يتجاوز عدداً محدوداً من النقوش، وقد خص ابن النديم في كتابه «الفهرست» الثقافة الفارسية بفصل ذكر فيه خمسة كتب فقط وهي (خداي نامه) أي: سير الملوك في التاريخ و(جاء نامه) و(جاء نامه) و(جاء نامه) في نظام التشريعات ووصايا بعض الملوك و(هزار أمانانه) و(وكليله ودمنه) وهو كتاب هندي الأصل^(١). فكيف يمكن أن يكون لهذا العدد اليسير من الكتب تأثير في الثقافة العربية، ولم يصلنا حتى القرن الرابع الهجري إلا أبيات قليلة لا تتجاوز الصفحتين من الشعر الفارسي.

أما عن صلة العرب المسلمين بالفكر الإغريقي فإن العرب لم يضموا أقاليم ذات لغة إغريقية ولذلك كانت منابع الفكر الإغريقي بعيدة عنهم.

إن من معالم الفخر للعرب أنهم حفظوا كثيراً من جوانب التراث اليوناني - الإغريقي وعرفوه للناس وللأوروبيين فكان له الأثر الكبير في نهضة أوروبا في القرن السادس عشر^(٢). لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: ما مكانة الثقافة الإغريقية في بناء الفكر العربي الذي يتركز على الجوانب الدينية والإنسانية؟ وتتجلى المبالغة في أثر اليونان من ملاحظة حقيقة مهمة وهي أن الحركة الفكرية في صدر الإسلام تركزت في مدن لم يكن للثقافة اليونانية أثر فيها وهي المدينة والكوفة والبصرة، ثم بغداد ونيسابور^(٣).

إن التأكيد على هذا الجانب لا يعني التعصب، وإنما لتأكيد عراقة حضارة الأمة العربية وأصالتها وتواصلها وعدم انقطاعها عمودياً وأفقياً عبر التاريخ.

(١) المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢) محمد مظفر الادمي، دراسات في تأريخ أوروبا الحديث، الرباط، ١٩٨٤، ص ١٥، ١٨.

(٣) د. صالح أحمد العلي، المصدر السابق، ص ٣٥.



إن موضوع الأصالة والتواصل في تاريخ الأمة العربية يسحبنا إلى جانب مهم آخر كان له تأثيره في تشتت كتابة التاريخ العربي بين جناحي الوطن العربي، مغربه ومشرقه، ذلك هو مفهوم العروبة والإسلام والترابط بينهما وأثر الأحداث التاريخية وطبيعتها الجغرافية والبشرية في فهم تلك العلاقة سلباً أو إيجاباً، خصوصاً في فهم تطور التاريخ العربي الحديث والمعاصر، فقد كان لطبيعة الصدام وعملية التحدي الأجنبي والتصدي لها الأثر الكبير في تعدد مناهج كتابة التاريخ العربي في المغرب العربي عنه في المشرق العربي.

فالمواجهة بعد سقوط الأندلس كانت في المغرب العربي الكبير مع الغرب الأوروبي الذي تلبس بالدين المسيحي رداءً لتجميع الأوروبيين من أجل غزو الجناح الغربي للوطن العربي. وكان لا بد من التأكيد على الجهاد الإسلامي في التصدي لذلك التحدي.

أما الجناح الشرقي، فقد كان الدين أيضاً رداءً الأجنبي لغزوه، لكنه كان الإسلام بلباس طائفي أو عنصري، ولهذا كان لا بد من التأكيد على العروبة لجمع الشمل والتصدي لحماية الهوية العربية والإسلام بمبادئه العربية الصحيحة.

لقد أراد الكثير من المؤرخين الأوروبيين لهذا الموضوع أن يكون حالة تمايز وتناقض وليس حالة الخصوصية الوطنية والظرف التاريخي وطبيعة المواجهة؛ في حين أن النظرة الأفقية الشاملة تبين أنه لم يكن هناك تناقض وتفاوت في الفكر والهدف، فالهجمة على الوطن العربي كانت شاملة، والتصدي والمقاومة كانت شاملة أيضاً لكن الأسلوب والتعبير اختلفا. كل حسب واقعه وظروفه، فلم يجد العرب في المشرق في العروبة حياة من دون الإسلام، ولم يفكر العرب في المغرب بالإسلام مجرداً عن العروبة، بل إن التأكيد على الجهاد والحركات الصوفية لم تمنع من أن يعبر الفكر القومي العربي في المغرب الأقصى عن نفسه بشكل واضح قبلاً المشرق العربي، ففي القرن السادس عشر أيام الدولة السعدية اتجهت سياسة الدولة زمن أحمد المنصور السعدي إلى الدعوة لوحدية العرب تحت سلطته (العربية الهاشمية) ووجد في سلطة العثمانيين الأتراك على الوطن العربي أمراً غير طبيعي، ولذلك يقول المؤرخ أحمد بن القاضي: «وصارت العرب في كل مملكة يفخرون



بذلك على الترك بهذا الملك العظيم»^(١). ويضيف ابن القاضي «ولم يعد بعض عرب المشرق يقرُّون بشرعية الخلافة العثمانية لإيمانهم أن العثمانيين هم من المماليك والموالي الذين دافع الله بهم عن المسلمين، وإن تقلدهم أمور سلطة المسلمين هو أمانه ونيابة يؤدونها إلى من هم أحق بها وهم العرب الشرفاء الذين هم من نسل الرسول».

وكان الدعاء لأحمد المنصور السعدي:

«أيد الله دولته الطيبة الأعراف وملكه من السوس الأقصى إلى أقصى العراق»^(٢).

وصار الشعراء ينشدون القصائد القومية في بلاط المنصور، تلك القصائد التي عبرت عن المشاعر العربية القومية التي تؤكد ترابط العروبة بالإسلام.

إن النظرة إلى العروبة والإسلام من منطلق أفقي شامل لا تخلق حالة التناقض بين الاثنين لأنه لا إسلام بدون العروبة ولا عروبة بدون الإسلام حضارة وثقافة. لكن النظرة التجزيئية أو القطرية أو الاتجاهات الطائفية أو القومية المجردة، أو المدارس الغربية أو الماركسية أو الصهيونية هي التي تحاول إيجاد الحاجز بين التوأمين، فالعرب في الجناح الشرقي للوطن العربي تعاملوا مع الإسلام من خلال العروبة؛ لأن العروبة هي الأرضية الصلبة لمبادئ الإسلام وحضارته. وفي الجناح الغربي يلتقي الإسلام بالعروبة في جوانبها التاريخية، كما يقول عبد العاطي محمد أحمد، كإطارين فكريين يعبران عن نسقين متميزين لا منفصلين ولا متناقضين في القيم والشعارات^(٣)؛ لذلك كان عبد القادر الجزائري في نظر المؤرخين الأوروبيين بطلاً للاستقلال والقومية العربية في الجزائر والممثل البارز للعروبة، وقد أهدته

(١) أحمد بن القاضي، المنتقى المنصور، مخطوط قام بتحقيقه الأستاذ محمد رزوق (رسالة ماجستير غير منشورة محفوظة بمكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط) والمخطوط يتناول تدهور المشرق العربي الخاضع للأتراك.

(٢) د. عبد الكريم كريم، «المغرب في عهد الدولة السعدية»، الدار البيضاء، ١٩٧٨م، ص ١٨٦-١٨٧.

(٣) عبد العاطي محمد أحمد «الإسلام والعروبة في المغرب العربي» مجلة قضايا عربية، حيران ١٩٧٩م، ص ٢٦٢.



فرنسا سنة ١٨٦٠م وساماً لدوره في حماية آلاف المسيحيين أثناء مذابح الستين في لبنان، وقد جاء فيه: «إلى أمير شمال أفريقيا، والمدافع عن القومية العربية وحمي المسيحيين المضطهدين». ولم يتردد محمد عبد الكريم الخطابي في المغرب الأقصى والبشير صفر في تونس، وأبناء الخلدونية في أعلاء شأن العروبة. ويمكن القول: إن الإسلام كان عنصر أساسياً في تكوين الإدراك القومي في المغرب العربي بسبب طبيعة المتغيرات في حركة التصدي الثقافية والسياسية للاستعمار الأجنبي والتي استهدفت طمس الهوية العربية والإسلامية من خلال سياسة الفرنسة بمحاولة إلغاء التحدث بالعربية، وتشويه الإسلام. وهي الحالة نفسها التي واجهها المشرق العربي أيام جمعية (الاتحاد والترقي) العثمانية من خلال سياسة التتريك التي كانت لها في المشرق العربي أهدافاً الفرنسة نفسها في المغرب العربي ولكن الدولة العثمانية كانت تتخذ من الإسلام ديناً فأصبحت العروبة عنصراً أساسياً في عملية التصدي. بعد أن رفع الاتحاديون شعار القومية الطورانية محاولين طمس أي قومية أخرى وعلى رأسها القومية العربية حاملة لواء الإسلام!

إن الترابط العضوي بين العروبة والإسلام يدفع بالحديث إلى طبيعة الأمة العربية وواقعها قبل الإسلام فهناك الكثير من المؤرخين الذين يتعاملون مع تاريخ العرب قبل الإسلام على أنه كان فارغاً ومخجلاً من منطلق تقوية أسس ومستلزمات مشروعية الإسلام الدنيوية، في حين أن اختيار العرب لحمل رسالة الإسلام لم يكن لسوئهم وإنما لقدرتهم على أن يكونوا قادة للإنسانية جمعاء ليغيروا وجهها في تلك المرحلة أما الممارسات السلبية والسيئة العارضة في حياة العرب، فهي خارجة عن طبيعة الأمة، ولهذا ثارت عليها وتخلصت منها في مدّة قصيرة. ولا يمكن للثورة أن تقوم من دون أن تواجه الأمة صعوبات كبيرة وضائفة غير اعتيادية، ولا يمكن للأمة أن تحمل رسالة الثورة دون أن تكون لها مكونات داخلية حية قادرة على أن تجعلها تثور في ذاتها وفي ظاهرها لتأدية دورها في حمل الرسالة. وهذه مسألة ترتبط أيضاً بالتواصل في عطاء الأمة العربية وتاريخها.

إن السيطرة الواقعية التي ترتبط بالحقائق التاريخية هي التي يمكن أن تجعل من التاريخ أداة حقيقة لنهوض المجتمع عن طريق الكتابة التاريخية سواء في الكتاب



العام أو الكتاب المدرسي أو المنهجي الجامعي، ولا بد من التلخص من مؤشرات ووقائع التاريخ الأوروبي الذي كتبه الأوروبيون، ويأتي في مقدمة المواضيع التي كان التأثر بالتاريخ الأوروبي سبباً في إحداث اللبس وعدم الوضوح فيها هو موضوع القومية والدين، والذي انعكس سلباً على موضوع العروبة والإسلام إلا أن ذلك لا يعني أننا نحمل وزر الأمور على الكتاب الأوروبيين، أو المستشرقين وحدهم فالباحثون والمؤرخون العرب عبر التاريخ قد كتب عدد منهم بتأثيرات سياسية أو مذهبية أو مصلحة، وقليل منهم كان حريصاً على إظهار الحقيقة من دون تحوير لصالح سلطة معينة أو اتجاه معين^(١). وهذه مسألة ترتبط أيضاً بما أثير في العديد من الندوات حول موضوع تاريخ الملوك وتاريخ الشعوب، وملاحظة المناقشين أن تاريخنا وكتابته قد تأثرت بما كان الحكام والملوك وأصحاب السلطة يريدون تدوينه وحسب رغباتهم، وعابوا على البعض ربط أحداث المجتمع وتطورات الخليفة أو الحاكم من دون دراسة حقيقية للأوضاع الاجتماعية والسياسية لحياة المجتمع ذاته (٣٢). ولا شك في أنهم صائبون في محذورهم هذا، لكنه لا يمكن الأخذ بهذا الاعتراض بشكل مطلق لكي لا يكون هناك خلط بين القائد والحاكم وبين دور الفرد في المجتمع ودور البطل في التاريخ الذي قد يكون قائداً أو حاكماً أو خليفة.

إن المؤرخين يجمعون على أهمية العلاقة بين الفرد والمجتمع ولا خلاف في ذلك ولكن هناك من يسقط دور البطل في التاريخ وفي حياة الأمة بدعوى أنه جزء من مرحلة برجوازية رأسمالية تتبنى الفردية على حساب الجماهير. وهذا هو إسقاط أوروبي آخر ليس عن طريق المستشرقين، وإنما عن طريق الفكر الماركسي وبعض المدارس المادية التي اتخذها بعض العرب مناهج لكتابة التاريخ، في حين أن الرجل القائد أو الرجل البطل هو ظاهرة مادية وروحية ترتبط بتطور تاريخ العرب منذ أقدم الأزمنة، بل هو ضرورة لدفع الأمة إلى الأمام، ولذلك نجد أن البطل أو القائد كان محور ملاحم وقصص وروايات التاريخ العربي، ولعل ملحمة كلكاش خير مثال على قدم وأهمية هذه الحالة في حياة الأمة. إن المجتمع لا يمكن أن يتقدم من غير قائد أو قيادات، على أن يكون ذلك القائد جزءاً من المجتمع لا

(١) ندوة جامعة ناصر في طرابلس «نحو رؤية قومية لإعادة كتابة التاريخ العربي» مجلة الحوار، العدد ٧ في ١٣/١١/١٩٧٧، ص ٣٥-٤٦.



وصياً عليه، ولا يمكن أن يكون أبا عشائرياً متخلفاً^(١). ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول: إننا لا يمكن أن نتقبل التاريخ الذي كتب على أساس حياة الملوك والحكام خارج إطار المجتمع، لكننا في الوقت نفسه لا يمكن أن نعتبر الكتابة عن الخليفة عمر بن الخطاب مثلاً خدمة للخليفة عمر وحده، وإنما هو تاريخ عصر عمر بن الخطاب الذي اقترن باسمه، وهكذا يكون الأمر بالنسبة لعبد الرحمن الداخل في الأندلس أو الخليفة المنصور ببغداد، أو الخليفة عمر بن عبد العزيز، أو الخليفة هشام بن عبد الملك في دمشق. ويبقى للتاريخ السياسي والاقتصادي مكانته في الكتابة عن المجتمع من دون التفريط بعملية التوازن بين حقوق الفرد والقائد والبطل، وبين حقوق المجتمع، فكلاهما يشكلان محوراً أساسياً في كتابة تاريخ الأمة، بمعنى: أن إسقاط دور الفرد في المجتمع لا يخدم بالنتيجة المجتمع نفسه، كما أن تغليب دور الفرد على المجتمع لا يؤدي إلى الحقيقة التاريخية المطلوبة.

إن هذا الموضوع يقودنا إلى حالة أخرى تلك هي تفسير التاريخ بعامل واحد، أو تغليب عامل معين في تفسير التاريخ على العوامل الأخرى، كأن يكون التركيز على العامل الاقتصادي، أو أن يغلب التفسير الروحي الصرف، أو السلفي على أية مقومات، أو دوافع أخرى لحركة التاريخ.

إن البحوث والدراسات التي اتخذت من هذا الاتجاه طريقاً لتفسير التاريخ قد وقعت في مطبات وثرعات بسبب مجافاتها للحقيقة التاريخية لان محاولة فرض نظرية معينة على واقع غريب، أو محاولة تطويع الحقائق التاريخية لصالح فرضية هي عملية قسرية ومحاولة إجهاض للتاريخ؛ لأن التاريخ حالة حية تعيش داخل المجتمع وعلى تعاقب الأجيال، ولا يمكن لحركة هذا التاريخ أن تقوم على عامل واحد، كما أنها لا يمكن أن تفهم بشكلها الصحيح بعيداً عن واقعها، على أن نضع في حساباتنا أننا يجب أن لا نفسر الماضي بظروف الحاضر «لان محاكمة الأحداث يجب أن تجري بظروفها وبإطار حركة المجتمع آنذاك (٣٤). أي: بالعوامل التي نشأت ووقعت بسببها، وإلا فإن التاريخ لن يكون وسيلة لخدمة الحاضر والمستقبل إذا لم ينتزع المؤرخ نفسه من محيطه وحاضره الذي يعيش فيه، وتلك مهمة صعبة لا تجدها إلا عند المؤرخين الحقيقيين الذين يبحثون عن الحقيقة ونتائجها على المجتمع وأثرها في تطور الحاضر والمستقبل.

(١) محمد المبارك، إبراهيم عكاشة، عبد الغني حسن، شبلي العيسمي، ندوة مجلة المعرفة.



إن حالة محاكمة الماضي بظروف الحاضر هي ذات الحالة التي نحاكم فيها الماضي بمنهج غريب بعيد عن واقع ذلك الماضي. وقد وقع العديد من المؤرخين في أسر إطلاق الأحكام وتفسير الظواهر التاريخية بهذا الاتجاه فاعتبروا بعض الحركات السياسية والدينية في الإسلام، حركات شعبية جماهيرية بقياس واقع الحاضر لا واقع الماضي الذي وَجَدَ فيها حركاتٍ تخريبيةً آنذاك.

وكثيراً ما اتُّهمَ قائدٌ أو حاكمٌ بالضعف أو بالتهور بمقاييس حاضر المؤرخ وليس بمقاييس الماضي الذي عاش فيه ذلك الحاكم أو القائد.

إن مهمة المؤرخ هي أن يصور لنا الحدث بأقرب ما وقع فيه من الحقيقة على أن لا يغمره بظروف مجتمع المؤرخ نفسه وإنما بالمعايير التي رافقت الحدث.

إن هذا الجدل ينقلنا أيضاً إلى موضوع الدولة العثمانية والموقف من تاريخها، تلك الإمبراطورية التي سيطرت على معظم أجزاء الوطن العربي «عدا الغرب الأقصى والخليج العربي» ولمدة أربعة قرون.

أن العديد من المؤرخين العرب يرى عدم صحة إغفال تاريخها، لكنهم لا يوضحون لنا هل المقصود تاريخ الدولة العثمانية أم تاريخ الأمة العربية أيام حكم العثمانيين على الرغم من وجود الترابط بين الاثنين. إن الذي يهمنا كما اعتقد هو تاريخ العرب أيام حكم العثمانيين

وللمؤرخين العرب وجهات نظر مختلفة ومتناقضة أحياناً منه، فالاتجاهات التي ترى فيه تاريخاً للإسلام تنحاز إلى العثمانيين وتدافع عنهم، والاتجاهات التي ترى فيه سيطرة الأتراك على العرب باسم الإسلام وتطور تلك السيطرة إلى سياسة تترك العرب أيام الاتحاد والترقي تعيب عليه كونه تاريخاً سلبياً للأتراك العثمانيين الذين تولوا قيادة المسلمين آنذاك في رقعة كبيرة في المنطقة. كما هاجم الأوروبيون العثمانيين في كتاباتهم لأنهم كانوا دولة توسعية اتخذت من بلادهم ميداناً لسيطرتها وأحرزت عليهم انتصارات كبيرة.

لقد لعب الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي دوره في هذه المواقف، فمؤرخو المغرب العربي لم يعيشوا السيطرة المباشرة للعثمانيين الأتراك كما أن المغرب الأقصى كان بعيداً حتى عن سيطرتهم أساساً. وفي الوقت الذي كان المغرب العربي يعاني من سياسة الفرنسة كان المشرق العربي يعاني من سياسة التتريك، ولذلك ظهر الاختلاف في الموقف من الدولة العثمانية لكننا إذا ناقشنا الموضوع بتجرد وبمنظرة نقدية علمية نجد أن الأمة العربية كانت تعيش أيام



العثمانيين حالة ركود فكري وتأخر اقتصادي، وأصبحت عاصمة العرب المسلمين لأول مرة بأيدٍ غير عربية فكانت الأستانة عاصمة العرب والمسلمين بدلاً من بغداد ودمشق والقاهرة وفاس ومراكش وقرطبة وغرناطة، يحكم فيها الأتراك الذين لا ينطقون بلغة القرآن الكريم.

ومقارنة لواقع هذه الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي بواقع الدولة العربية الإسلامية أيام الموحدين والأمويين والعباسيين يبرز أمامنا الشرخ الحضاري الكبير بين الحالتين، إضافة إلى أن الأتراك العثمانيين قد تصرفوا في النهاية كأترك وليس كمسلمين، ولا أريد أن أقدم الأمثلة على ذلك وأكتفي بتحالفهم مع الإسبان ضد المغرب الأقصى أيام السعديين في القرن السادس عشر في وقت كان السعديون يواجهون التحدي الإسباني الذي يمثل أطماعاً أوروبية في الوطن العربي.

لقد كانت الدولة العثمانية عبارة عن إمبراطورية عسكرية لم تستقر لتبني حضارة وإنما توسعت ثم توقفت لتبدأ منذ اللحظة الأولى لتوقفها مراحل تدهورها. ولهذا لا تجد الشواخص الحضارية فيها إلا من خلال فن العمارة التي تركزت في آسيا الصغرى (تركيا) موطن الأتراك العثمانيين مع بعض العناية بالفنون والموسيقى بينما أهملت المؤسسات العلمية العربية وتراثها الأصيل أمام وجود حكام وسلطين يتحدثون التركية ويعيشون بعيداً عن الأرض العربية التي أنبتت الإسلام، إن هذا لا يعني بالتأكيد نكران دور العثمانيين في نشر الإسلام في بعض أجزاء أوروبا إلا أن هذا لا يبرر السيطرة على العرب وإهمال دورهم الحضاري. وما دنا بصدد إيجاد أسس لمدرسة عربية في كتابة التاريخ فإنه من الواجب علينا أن نتوقف قليلاً عند هذا الموضوع لنناقشه بروح إيجابية للوصول إلى موقف موحد من خلال النظرة إلى تاريخ العرب أيام العثمانيين، وليس تاريخ العثمانيين الأتراك أنفسهم.

لقد خرجت الندوات والمناظرات التي عقدت في مناطق عديدة من الوطن العربي، وعلى بعض صفحات المجلات حول كتابة التاريخ العربي بنتائج متعددة وبتوصيات إيجابية جيدة منها ضرورة كتابة التاريخ العربي باعتباره جزءاً من التاريخ الإنساني، وإن حضارة العرب هي جزء من الحضارة الإسلامية، وإن الإطار الحضاري للعروبة هو الإسلام. وأكدت النتائج على ضرورة إيجاد تاريخ متلاحم في عمقه يجد العطاء الحضاري للعرب عبر العصور ومنذ التاريخ القديم. وقد ناقش الباحثون في هذا المجال جزيرة العرب وطبيعة حركة السكان منها لكونها منبعاً للموجات البشرية ولحضارات وادي الرافدين والنيل والشام والمغرب العربي



ورفض البعض منهم مصطلح السامية الذي أطلقه الأوروبيون في القرن التاسع عشر. واهتم المناقشون كثيراً بضرورة العناية بالمناهج المدرسية التي تعني بالتاريخ العربي وضرورة تربية النشء على تاريخ عربي إسلامي شامل بعيد عن القطرية يراعي الخصوصية من خلال الفهم القومي لحركة تاريخ الأمة العربية، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن في العديد من مناطق الوطن العربي، بل على العكس فإن العديد من مناهج التاريخ المدرسية في الوطن العربي ترسخ القطرية والإقليمية بشكل لا ينسجم مع طبيعة تاريخ الأمة العربية، وكان موضوع العروبة والإسلام من المواضيع الحساسة التي ناقشتها تلك الندوات إضافة إلى الاستشراق ودور الأجنبي في كتابة التاريخ وتشويهه.

إن غياب المنهج العربي الواضح النابع من حقيقة التاريخ العربي الإسلامي هو أهم وأبرز أسباب تشتت الكتابة التاريخية. إنني لا أقصد بالمنهج فرض فلسفة معينة على أحداث التاريخ لتزوير وقائعه، أو لاستخدامها من أجل إثبات صحة تلك الفلسفة، أو النظرية كما هو حاصل في محاولات تطبيق المنهج الماركسي مثلاً، لكنني أريد الوصول إلى قاعدة مشتركة تنطلق من مبدأ أساسي وهو: أن العرب أمة واحدة وجغرافية أرضهم هي الوطن العربي كله وهم الذين شرفهم الله سبحانه وتعالى بحمل راية الإسلام والتبشير بها. صحيح أننا لن نتمكن من حصر الباحثين والكتاب وتحديددهم جميعاً بهذا المنهج، لكننا على الأقل نكون قد وضعنا لبنة أساس على طريق فهم صحيح للتاريخ العربي بتحريره من السطحية التي فرضها فقدان الوعي الذاتي، وتخليصه من دس المؤرخين الأجانب وجهلهم، ومن التقليد الأعمى للنظريات الأجنبية، وبذلك نكون قد قدمنا خدمة كبرى لأجيالنا اللاحقة.